أوراق

# كارنيغي

# سخطٌ متزايد في الصحراء الغربية

أنور بوخرس

الشرق الأوسط | آذار/مارس 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق
كارنيغي

# سخطٌ متزايد في الصحراء الغربية

أنور بوخرس

الشرق الأوسط | آذار/مارس 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

© 2012 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

**مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**
**قسم المنشورات**
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

**أوإلى العنوان التالي:**

**مركز كارنيغي للشرق الأوسط**
**برج العازارية، الطابق الخامس**
**رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير**
**وسط بيروت التجاري**
**بيروت، لبنان**
**تلفون:** 291 991 1 961
**فاكس:** 591 991 1 961
**ص. ب:** 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
**تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:**
pubs@CarnegieEndowment.org

# المحتويات


ملخّص 1

مقدمة 3

الصحراء الغربية في العام 2010: هدوء خادع 4

القلق الإقليمي 7

الاضطرابات في أماكن غير متوقعة حتى الآن؟ 9

جذور الصراع 11

الديناميات الجديدة للصراع 14

إيجاد وسيلة لتجاوز التوترات 17

ملاحظات 20

نبذة عن المؤلف 22

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 24

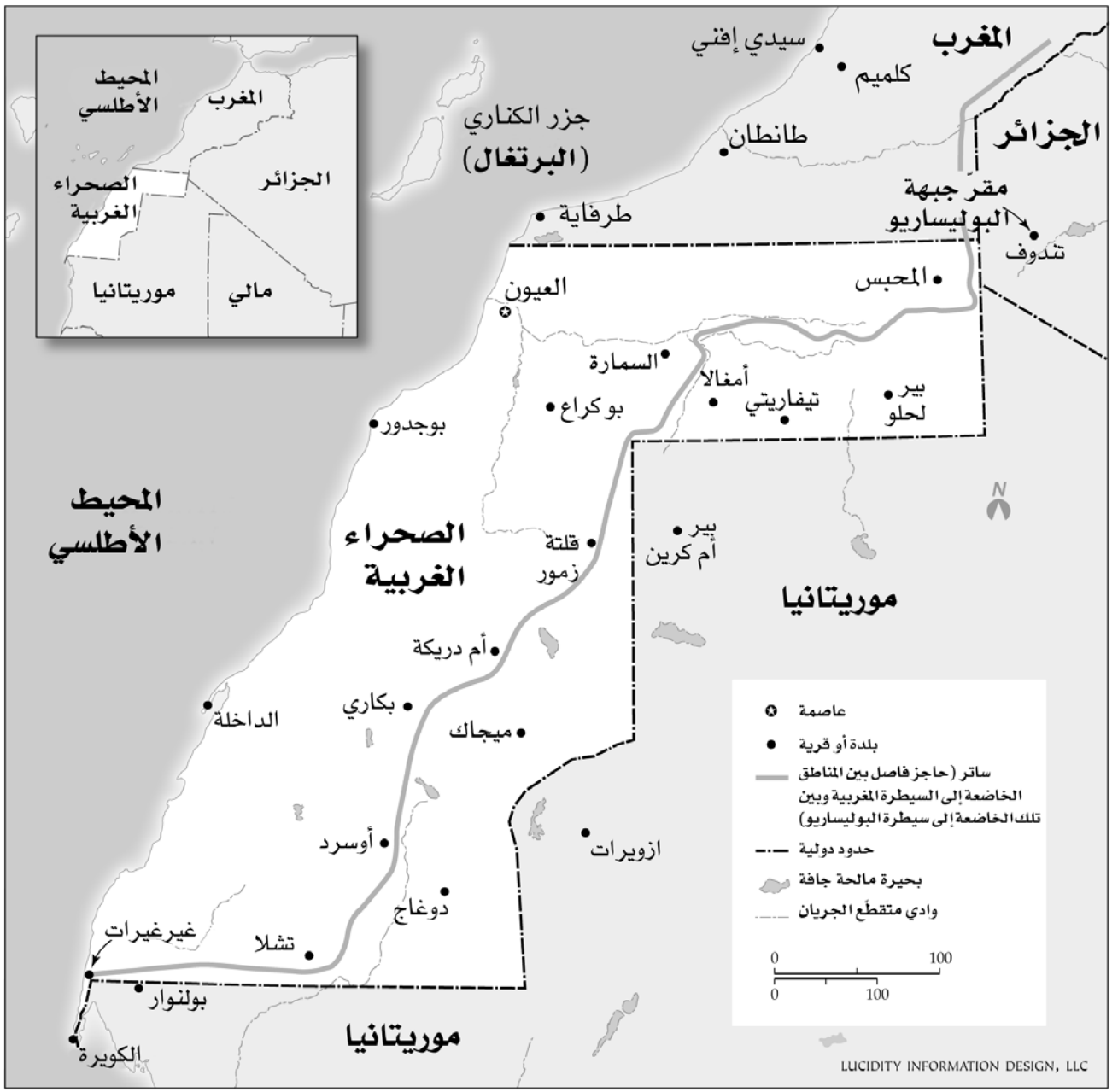
المحيط الأطلسي
المغرب
الجزائر
الصحراء الغربية
موريتانيا
مالي
المغرب
الجزائر
سيدي إفني
كلميم
طانطان
جزر الكناري (البرتغال)
طرفاية
مقر جبهة البوليساريو
تندوف
العيون
المحبس
السمارة
أمغالا
بير لحلو
تيفاريتي
بوكراع
بوجدور
المحيط الأطلسي
الصحراء الغربية
قلتة زمور
بير أم كرين
موريتانيا
أم دريكة
الداخلة
بكاري
ميجاك
أوسرد
ازويرات
دوغاج
غيرغيرات
تشلا
بولنوار
الكويرة
موريتانيا
عاصمة
بلدة أو قرية
ساتر (حاجز فاصل بين المناطق الخاضعة إلى السيطرة المغربية وبين تلك الخاضعة إلى سيطرة البوليساريو)
حدود دولية
بحيرة مالحة جافة
وادي متقطّع الجريان
0
100
0
100
N
LUCIDITY INFORMATION DESIGN, LLC

# ملخّص


الصحراء الغربية، وهي إقليم كانت تحتله إسبانيا سابقاً وضمّته المغرب على الرغم من الاعتراضات الجزائرية، منطقة حسّاسة قد تصبح سريعاً جزءاً من الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تهدّد شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. إذ أصبحت المناطق المتاخمة للأراضي غير الخاضعة إلى السلطة محاور رئيسة لتهريب المخدّرات والممنوعات وتداول الأسلحة. ويوسّع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نفوذه وتأثيره في المنطقة. لذا تبدو إمكانية حصول موجة من عدم الاستقرار حقيقية.

يعمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعه في منطقة الساحل على توسيع نطاق شراكته مع المهرّبين من مخيّمات اللاجئين الكبيرة في تندوف في الجزائر، وتجنيد المتطوّعين في صفوف الشباب المحْبَطين هناك. وإذا ماتمكّن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من تعزيز تحالف المصلحة الذي يقيمه مع جبهة البوليساريو، الحركة التي ناضلت طويلاً من أجل استقلال الصحراء الغربية، فعندئذ يمكن أن تنبثق منظمة إرهابية كبيرة.

ابتليت منطقة الصحراء الغربية المجاورة الخاضعة إلى السيطرة المغربية بالاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية، والصراعات العرقيّة واسعة الانتشار. وتطوّرت عداوة عميقة بين الجماعات المختلفة في المنطقة، حيث إن لبعضها روابط عرقيّة وثقافية مع سكان مخيمات تندوف. ويجد عدد متزايد من سكان الصحراء الغربية أنفسهم معزولين ومُحبَطين على نحو متزايد، وهو تطوُّر يُنذِر بالخطر. فقبل مايزيد قليلاً عن العام، كانت مدينة العيون، كبرى مدن الصحراء الغربية، مسرحاً لأعمال شغب عنيفة. وقد أصبح كل من الانقسامات العرقية والعداء الثقافي واضحاً بشكل خطير، مايهدّد بإثارة مزيد من التطرّف والعنف والمواجهات.

في الوقت نفسه، لم تقترب أطراف الصراع من التوصّل إلى تسوية مُرْضية، إذ يؤكّد المغرب على سيادته على الإقليم. وتواصل جبهة البوليساريو العمل من أجل الاستقلال، فيما تبدو الجزائر المؤيّد القوي لها، راضية عن الوضع الراهن. ويمكن للمغرب والجزائر أن يساعدا المنطقة في تجنّب الانزلاق إلى الفوضى، إذا ما استطاعتا تجاوز الماضي والعداء وعدم الثقة الذي فرّق بينهما لفترة طويلة.

يمثّل المقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي للصحراء الغربية، ودستور البلاد الذي تمّ إقراره في تموز/يوليو 2011، الخطوات الأولى نحو إيجاد حلّ للمشكلة. ويتعيّن على أصدقاء الرّباط في الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا، الضغط على المغرب للتعجيل بنقل قدرٍ هام من السلطة إلى الصحراء الغربية للحدّ من خطر عدم الاستقرار.

## مقدمة

في المناقشات المتعلّقة بنشاط الجريمة المنظّمة في منطقة الساحل والتأثير المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يتّفق معظم خبراء الدفاع الاستراتيجيين الإقليميين والغربيين على أن ثمّة حاجة إلى بذل جهود عاجلة لمعالجة الصراع المُترسِّخ في الصحراء الغربية لأنه يشجّع على ظهور منظّمي أعمال العنف، وأمراء المخدّرات، والعناصر الشرّيرة الأخرى. ومعروف أن الصحراء الغربية، التي كانت مستعمرة إسبانية منذ العام 1884، لم تستقلّ عندما انسحبت إسبانيا منها، بل تخلّت هذه الأخيرة عن المنطقة إلى المغرب وموريتانيا في العام 1975، ثم تنازلت موريتانيا عن ملكيّتها في العام 1979.

على الرغم من ذلك، لم تحظ الصفقة بقبول جميع سكان الإقليم. فقد شكّلت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، التي تأسّست في العام 1973، حكومة في المنفى في العام 1976. وتدّعي البوليساريو أنه، بموجب القانون الدولي، كان ينبغي منح الصحراء الغربية الاستقلال بوصفها مستعمرة سابقة. وقد قادت جبهة البوليساريو، التي تتّخذ من الجزائر مقرّاً لها وتحظى بدعمها الذي يتمّ بدافع من المبادئ والتنافس مع المغرب، حرب غوار ضدّ القوات المغربية إلى أن تم التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في العام 1991.

تسبّب القتال في تشريد آلاف الأشخاص، الذين فرّ معظمهم إلى مخيمات اللاجئين الواقعة حول منطقة تندوف في جنوب غرب الجزائر، ومقتل آلاف المقاتلين. وتمّ تقسيم الإقليم إلى منطقة مغربية حصينة، تشكّل 85 في المئة من الإقليم ومُعزَّزة بجدران دفاعية (تسمّى «السواتر») بنيت في منتصف الثمانينيات، ويحرسها 150 ألف جندي. وتسيطر البوليساريو على ماتبقى من المنطقة، التي يعتبرها المغرب منطقة عازلة لاقيمة استراتيجية أو اقتصادية لها.

**أصبحت المناطق المتاخمة للصحراء الغربية التي تضعف فيها سيطرة الحكومة مراكز رئيسة لتهريب المخدرات والممنوعات، وتداول الأسلحة.**

بالإضافة إلى إلحاق هذه الأكلاف البشرية والاقتصادية الرهيبة، أثّر الصراع سلباً أيضاً على أمن الصحراء الكبرى. فقد أصبحت المناطق المتاخمة للصحراء الغربية التي تضعف فيها سيطرة الحكومة، وخاصة شمال موريتانيا والمخيمات التي تديرها جبهة البوليساريو في جنوب غرب الجزائر، مراكز رئيسة لتهريب المخدرات والممنوعات، وتداول الأسلحة. وثمّة أدلّة متزايدة تشير إلى وجود علاقات خطيرة بين المنظمات الإجرامية وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واللاجئين الصحراويين في تندوف. مثل هذه الروابط مرشّحة لأن تتعمّق إذا ماتدهورت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المخيّمات أكثر، أو إذا اجتاحت الاضطرابات الأهليّة منطقة الصحراء الغربية الخاضعة إلى السيطرة المغربية.

علاوة على ذلك، تزداد خيبة أمل واستياء الشبان الصحراويين في المخيمات إزاء فشل الأجندة الوطنية بسبب الفساد والمحسوبيّة المحسوسة لنخب البوليساريو. ويثير احتمال أن تندمج الصحراء الغربية أكثر في الشبكات الإجرامية والإرهابية، التي تهدّد شمال أفريقيا والساحل، قلق الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. وبالفعل، فقد قوّض نزاع الصحراء الغربية التعاون الأمني والمساعدة الإقليمية. إذ كانت حالة العداء وانعدام الثقة بين المغرب والجزائر مدمّرة بحيث تمّ جرّ المنطقة إلى حلقة مفرغة من الشكّ الجماعي والتنافس غير المثمر، والسياسات التي تفضي إلى المزيد من المشاكل.

**يثير احتمال أن تندمج الصحراء الغربية أكثر في الشبكات الإجرامية والإرهابية التي تهدّد شمال أفريقيا والساحل قلق الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.**

هذا الخلاف الذي طال أمده بين هذين البلدين في شمال أفريقيا هو مصدر إحباط كبير لجيرانهما الأضعف في الجنوب. فمن شأن التعاون بين المغرب والجزائر، بوجود أجهزتهما الاستخباراتية وقدراتهما العسكرية المعقولة، أن يساعد المنطقة على تجنّب الانزلاق «إلى الجحيم»، على حدّ تعبير الجنرال التشادي نجاري عضوم حسن.[1] وكرّر جان فرانسوا داغوزان من مؤسسة الدراسات الاستراتيجية الفرنسية هذا الرأي عندما قال مؤخراً لرويترز: «إذا لم يكن ثمّة اتفاق جزائري- مغربي بشأن أمن منطقة الساحل، فلا يمكن أن يكون هناك أمن حقيقي، وذلك ببساطة لأن الإرهابيين سيستغلّون هذا الخطأ الأساسي».

إن من شأن حلّ نزاع الصحراء الغربية أن يساعد في فكّ خيوط المآزق الرئيسة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل: العقبات التي تقف في وجه المصالحة والتنسيق الإقليميين في مكافحة التطرّف العنيف والنشاط الإجرامي المنظّم. وتبحث هذه الدراسة، التي تستند إلى رحلات متعدّدة قمت بها إلى الصحراء الغربية المغربية، وعشرات المقابلات التي أجريتها، في المخاطر الأمنية المترتّبة على استمرار النزاع من خلال تحليل القوى المزعزعة للاستقرار التي تزيد من حدّة التوتّرات المحلّية وعدم الاستقرار الإقليمي.

## الصحراء الغربية في العام 2010: هدوء خادع

في الصحراء الغربية الخاضعة إلى المغرب، عاد نوع من الاستقرار والهدوء منذ بدء أعمال العنف القاتلة التي هزّت أكبر مدينة فيها، العيون، في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. فعلى الرغم من الاحتجاجات العرقيّة المتقطّعة والمناوشات القبليّة المتفرّقة، قاومت المراكز السكّانية الرئيسة المدّ

المستمرّ للتمرّد والتظاهرات التي غيرّت الوضع القائم في شمال أفريقيا. ويبدو الغياب التقريبي للاضطراب السياسي أمراً لافتاً جداً نظراً إلى الدوافع الكامنة وراء السخط والاحتكاكات العرقيّة التي تغلي على نار هادئة.

شرع سكان المنطقة في احتجاجات مؤيّدة للديمقراطية قام بها شباب حركة 20 شباط/فبراير التي أطلقت مظاهرات في أماكن أخرى في المغرب. كما تجمّعوا بقوة أيضاً لإقرار دستور تموز/يوليو 2011 وصوّتوا بصورة سلمية في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد نجح حزب العدالة والتنمية الإسلامي، الذي حصل على أغلبية الأصوات في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011 البرلمانية، في شقّ طريقه في الصحراء من خلال استغلال سمعة الاستقامة التي يتمتّع بها والفهم المتزايد لتعقيدات سياسة السلطة المحليّة. ونظراً إلى تركيبتهم العرقيّة والقبليّة والحياة السياسية التي تمزّقها المحسوبيّة بشكل علني، لم يتمكّن الإسلاميون أبداً من الفوز بمقعد واحد في الصحراء من قبل.

يشير كبار المسؤولين المغاربة بحماسة كيف أن المنطقة صمدت أمام «قوى الشرّ الثلاث» المتمثّلة بالانتفاضات الانفصالية، والاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق، والصراعات العرقيّة. فقد فشلت جبهة البوليساريو، المدافعة علناً عن حقوق الصحراويين في تقرير المصير، في إثارة المشاعر العرقيّة – الانفصالية والدفع باتّجاه قيام ثورة سياسية مناهضة للحكم المغربي، كما أن دعواتها إلى مقاطعة الانتخابات التي جرت مؤخراً وقعت على آذان صمّاء إلى حدّ كبير. يقطن الصحراويون، وهم مجموعة عرقيّة تتشاطر اللغة والعادات الاجتماعية نفسها، منطقة تضمّ مساحات شاسعة من شمال موريتانيا وغرب الجزائر وجنوب المغرب والصحراء الغربية المتنازع عليها. وفي المنطقة الأخيرة، يمكن للمرء أن يجد سكان الصحراء الغربية الأصليين، بالإضافة إلى صحراويين من الأقاليم المغربية الجنوبية المتاخمة.

**تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مخيمات تندوف يمثّل برميل بارود على وشك الانفجار. فهذه المخيمات التي يقطنها آلاف المقاتلين المتبطلين والمحبطين وشبكات المهربين المحنّكين، هي بطبيعة الحال هدف جذّاب للجناح العسكري وجناح التهريب في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.**

خلال رحلتي الأخيرة إلى المنطقة، ذكّرني الممثّلون المنتخبون محلياً، وزعماء القبائل، وكبار المسؤولين السياسيين والأمنيين بابتهاج (في حال أني لم أنتبه) بالحقائق المتجاورة على الأرض في الصحراء الغربية الخاضعة إلى الإدارة المغربية، وفي مخيمات تندوف الخاضعة إلى سيطرة البوليساريو. فالأولى لاتزال مستقرّة وآمنة نسبياً، في حين تعجّ الأخيرة على نحو متزايد بالتشدّد واللاشرعية، وتهريب المخدرات. وقد وقع أحدث مثال على هذا الوضع في المخيمات في تشرين الأول/أكتوبر 2011، إذ تمّ خطف ثلاثة عمال إغاثة – إيطالي وإسبانيان – من داخل المخيمات التي

تديرها جبهة البوليساريو. ويبدو أن ذلك يؤكّد الاعتقاد المغربي السائد منذ فترة طويلة بأن تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في مخيمات تندوف يمثّل برميل بارود على وشك الانفجار.

مخيمات تندوف التي يقطنها آلاف المقاتلين المتبطلين والمحبطين وشبكات المهربين المحنّكين، هي بطبيعة الحال هدف جذّاب للجناح العسكري وجناح التهريب في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ولذلك لاينبغي أن يكون انزلاق أعداد متزايدة من الصحراويين المحبَطين نحو اللّصوصية والتشدّد مفاجئاً للمجتمع الدولي، على الرغم من أن مثل هذا التطوّر ينطوي على مخاطر كبيرة لاستقرار شمال أفريقيا والساحل.

يعمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعه في الساحل من دون كلل لتوسيع شراكتهم مع المهرّبين من المخيمات وتجنيد المتطوعين بين الصحراويين المحبَطين. وقد حقّقت الجماعة الإرهابية بالفعل نجاحات محدودة لدى القبائل العربية وقبائل الطوارق في النيجر ومالي وموريتانيا. وإذا ما أمكنها توسيع تحالفاتها القائمة على المصلحة مع رجال القبائل من البوليساريو في مخيمات تندوف، يمكن أن تصبح الحركة المتشدّدة منظّمة إرهابية كبيرة.

أصبح انخراط الشباب الصحراويين في تهريب المخدرات أيضاً واقعاً مزعجاً. إذ تزداد عزلة الصحراويين اجتماعياً، وهم يفتقرون إلى التوجيه، وليست لديهم فرص في الأفق. وهم يشعرون أن قيادتهم، البعيدة عن الواقع والتي أصابها الهرم، قد تخلّت عنهم، حيث أصبح الانتقال إلى الشبكات الإجرامية وسيلة لمناهضة النظام الذي خذلهم، والمجتمع الدولي الذي لايقدّم سوى التملّق الكلامي الكاذب لمعاناتهم. في مثل هذه البيئة من النشاط الإجرامي المتزايد، والتوتّرات الاجتماعية في المخيمات، يصبح وجود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خطراً.

ربما لاتستند الشراكات بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعناصر من جبهة البوليساريو إلى تقارب إيديولوجي، وهي على أي حال ليست واسعة كما يُخشى، لكنها موجودة، وتشكّل تهديداً أمنياً كبيراً في المغرب العربي والساحل. كان الخوف دائماً من أن الإحباط الذي يؤدّي إلى الإجرام قد يقود أيضاً إلى التشدّد والإرهاب الإجرامي. فقد قال مايكل براون، المدير السابق للعمليات في وكالة مكافحة المخدرات، أن «المنظمات الإرهابية القوية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بارعة في الكشف عن الأشخاص الذين تظهر عليهم علامات الضعف». «وهكذا، تمثّل مخيمات تندوف منجم ذهب محتملاً لمن يقومون بعمليات تجنيد المتطوّعين من جماعات مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».[2] ومع وجود كميّة كبيرة من الأسلحة الليبية الطليقة وانتشار المقاتلين المَهَرة والغاضبين، فإن احتمال زعزعة الاستقرار يبدو حقيقياً.

**أصبح انخراط الشباب الصحراويين في تهريب المخدرات واقعاً مزعجاً.**

## القلق الإقليمي

تثير العواقب المزعزعة للاستقرار المترتّبة على احتمال انتشار الجريمة المنظّمة والتشدّد في مخيمات تندوف قلقاً كبيراً لدول المنطقة، بما فيها مالي، التي لها حدود مشتركة مع الجزائر وموريتانيا. وقد شهد العامان الماضيان عدداً من المناوشات بين مهرّبي المخدّرات المتنافسين الماليين والصحراويين. ويقوم المهاجمون الماليون أو الصحراويون، بانتظام، بأخذ أفراد من مجتمعاتهم المحلية المعنيّة رهائن لضمان تسليم شحنات المخدّرات. وقد أدّى هذا إلى بعض «العمليات الانتقامية المثيرة» التي يكون فيها المدنيون مجرّد ضحايا ثانويين. ومع تزايد أموال المخدّرات، سيكون هناك على الأرجح مزيد من المعارك على طرق التهريب والأرض الخاصة بالعصابات المختلفة، مع مايترتّب على ذلك من عواقب وخيمة على الدولة والمجتمع. ويسود انطباع لدى الباعة العاديّين والتجار والباعة المتجوّلين بأنّهم لم يعودوا قادرين على كسب قوت يومهم، أو أن مايكسبونه يتضاءل بالمقارنة مع أرباح التهريب والمخدّرات.

تتّهم مالي جبهة البوليساريو بكونها لاعباً رئيساً في صناعة تهريب المخدرات في المنطقة. فوفقاً لوثيقة صاغتها أجهزة الأمن في مالي تحت عنوان «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مخيّمات جبهة البوليساريو»، يشارك عناصر داخل البوليساريو مع التنظيم المذكور في عمليات الخطف ويستخدمون أراضي مالي لتهريب المخدّرات. وتضمنّت الوثيقة إشارة إلى تورّط اثنين من الشباب الصحراويين في اختطاف مواطنَين فرنسيَّين في شمال شرق مالي في همبوري نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وقد استلهم الخاطفون «أسطورة حكيم ولد محمد مبارك، الملقب حذيفة، وهو شخصية رئيسة في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في البوليساريو». ووفقاً لما يقوله عمر دياكيتي، المسؤول الأمني في مالي فإنه «يتمّ زرع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في كل مكان، في الجزائر وموريتانيا ومالي، وهذا له تشعّبات في صفوف جبهة البوليساريو. كما تمّ تجنيد وسطاء».[3]

**وسّعت الشبكات الصحراوية الإجرامية عمليّاتها ونفوذها، ما أدّى إلى تقويض البنى الاجتماعية والقيود المفروضة على السلوك غير المشروع التي اعتاد نمط الحياة التقليدية القبليّة على توفيرها.**

في كانون الأول/ديسمبر 2011، أدانت مالي جبهة البوليساريو بقوّة بسبب استخدام أراضيها من أجل الابتزاز والخطف وتهريب المخدّرات. فقد قال أحد الوزراء في حكومة مالي لوكالة الصحافة الفرنسية «بلادنا ليست الغرب المتوحّش حيث يمكنهم أن يأتوا لقتل وخطف الناس». ووفقاً لأمادو ديري، عضو المجلس الطائفي في تمبكتو بشمال مالي، فإن «هذه هي المرة الثانية في أقل من عامين التي يأتون فيها ويتركوننا في حالة من الفوضى. كانت المرة الأولى بسبب أحداث بين تجار المخدّرات (2010) تورّط فيها (عناصر البوليساريو)».[4]

يتعيّن على الجزائر، الراعي الرئيس لجبهة البوليساريو، أن تشعر بالقلق أيضاً إزاء هذا التهديد الذي يلوح في الأفق، والمنبثق من معسكرات داخل أراضيها. فعلى مدى سنوات حتى الآن، نفى زعماء جبهة البوليساريو ومؤيّدوهم الجزائريون بشكل قاطع أن يكون الصحراويون، الذين تم وضعهم تحت سيطرتهم المُحكَمة، منخرطين في أي نشاط للمرتزقة أو نشاط متشدّد. ووفقاً لجبهة البوليساريو وأنصارها، فإن الصحراويين ليسوا جزءاً من الشبكات المزدهرة لتهريب المخدّرات وخلايا الخطف عبر الصحراء.

ومع ذلك، الأدلّة تتعارض مع هذا الخط الرسمي. وفي الواقع، كشفت دراسة أجرتها شركة ألتاديس (شركة أوروبية للتبغ) أن «الصحراويين يشاركون في شبكة واسعة من عمليات التهريب... باستخدام طرق شتّى، تمرّ خلال الصحراء الغربية إلى الجزائر عبر تيفاريتي وبير لحلو والواحات التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو».[5] ومع زيادة العائدات، وسّعت هذه الشبكات الصحراوية الإجرامية عمليّاتها ونفوذها، ما أدّى إلى تقويض البنى الاجتماعية والقيود المفروضة على السلوك غير المشروع التي اعتاد نمط الحياة التقليدية القبليّة على توفيرها.

**ما لم يتمّ إجراء تعديلات فورية في السياسة، فإن التوتّر والاحتقان مرشّحان للتصاعد والتحوّل إلى انقسامات عرقيّة وقبليّة، مايؤدّي إلى تفاقم التعصّب الثقافي وتعميق صدام الهويّات المتفاقم.**

استغلّت شبكات التهريب الصحراوية أيضاً نفوذها في شمال موريتانيا، وخصوصاً في منطقتي أدرار وتيريس زمور، اللتان تتاخمان الصحراء الغربية، لتوسيع نطاق الاتّجار غير المشروع، وجعل البلاد مركزاً رئيساً لتهريب السجائر والمخدّرات والأسلحة والوقود والاتجار بالبشر. وممّا لاشك فيه أن هذا النشاط غير المشروع كان موجوداً منذ عقود. وقد تعزّز ذلك النشاط بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، واستفاد من العلاقة العرقيّة التي تربط بين الصحراويين من شمال موريتانيا والصحراويين في مخيمات تندوف، وكذلك من تواطؤ الجيش الجزائري وجبهة البوليساريو، وكبار المسؤولين الموريتانيين. ومع ذلك، المشكلة اليوم تتمثّل في أن هذه الأنشطة غير المشروعة تحدث في سياق توسّع تنظيم القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي، والاعتماد المتبادل المتزايد بين الشبكات الإجرامية المنظّمة والمسؤولين في الدولة، وارتفاع وتيرة الصراع الاجتماعي والعرقي. ويمكن لتقاطع هذه التطورات أن يؤدّي إلى زعزعة الاستقرار بشكل خطير ليس فقط بالنسبة إلى دولتي موريتانيا ومالي الهشّتين، بل أيضاً للدولتين الأقوى، الجزائر والمغرب.

في المغرب، يرغب المسؤولون السياسيون في التأكيد على أن وجودهم العسكري المكثّف في الصحراء الغربية حافظ على الاستقرار في المنطقة. وفي الواقع، هذه على الأرجح واحدة من آخر المناطق في الصحراء الكبرى التي يمكن للسيّاح الغربيين زيارتها من دون خوف من التعرّض إلى الاختطاف. لكن، على الرغم من أن الحدود تخضع إلى حراسة مشدّدة، فإن المنطقة ليست منيعة على أنشطة التهريب والاتّجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ففي 5 كانون الثاني/يناير 2011، فكّكت قوات

الأمن المغربية خليّة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تتألّف من 27 عضواً حول أمغالة في الصحراء الغربية، واكتشفت مخبأ للأسلحة.[6] تم تهريب هذه الترسانة من خلال الجدار الدفاعي في الصحراء الغربية. ولعل الأمر الأكثر إزعاجاً كان اعتقال خمسة من الجنود المغاربة في وقت لاحق متّهمين بأخذ رشى من مهرّبي الأسلحة. وتظهر الاعتقالات مرّة أخرى الروابط القائمة بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومهرّبي المخدرات والأسلحة العابرين للحدود الوطنية، فضلاً عن صعوبة مراقبة الحدود التي يسهل اختراقها.

كما أن الصحراء الغربية الخاضعة إلى السيطرة المغربية عرضة إلى التوتّرات الاجتماعية والخلافات العرقيّة التي تهدّدً بشكل جدّي بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. فعلى الرغم من الهدوء الذي يسود في المنطقة، لم تتغيّر التحدّيات التي تواجه الاستقرار والسلام. والحقيقة أن الأسباب الكامنة التي ألهبت النار في العيون قبل 15 شهراً لاتزال قائمة. وما لم يتمّ إجراء تعديلات فورية في السياسة، فإن التوتّر والاحتقان مرشّحان للتصاعد والتحوّل إلى انقسامات عرقيّة وقبليّة، مايؤدّي إلى تفاقم التعصّب الثقافي وتعميق صدام الهويّات المتفاقم.

إذا ماتصاعدت التوتّرات العرقيّة أو الصراع الاجتماعي، يمكن أن تقع الصحراء الغربية المغربية بسهولة في شرك الاضطرابات التي تصيب أجزاء أخرى من منطقة الساحل. فمصدر الخطر ليس هو الإرهاب بقدر ماهو مزيج من تزايد العداء العرقي وتوسيع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. إذ إن ذلك العداء وصعود الشبكات الإجرامية أمر مترسّخ في الصراعات العرقيّة المحليّة، الأمر الذي يمكن أن يزعزع الاستقرار في الصحراء الغربية بشكل خطير، ويضعف التسلسل الهرمي الاجتماعية، ويفاقم الصراع أكثر داخل الجماعات والمجتمعات الأوسع نطاقاً.

## الاضطرابات في أماكن غير متوقعة حتى الآن؟

هزّت اضطرابات عرقيّة وأعمال شغب عنيفة مدينة الداخلة مرتين في العام 2011، وهي مدينة صغيرة تقع في قلب الصحراء الغربية ومعروفة منذ زمن بعيد بانسجامها العرقي وهدوئها. في كل حالة، كان السبب المباشر نزاع تافه بين شباب مشاكسين انزلقوا بسرعة في دوّامة العنف الطائفي. ويكمن وراء أعمال العنف وتحت موجات الغضب خليط من العداء العرقي والاستياء المرتبط بالمظالم الاجتماعية والاقتصادية التي طال أمدها، والتي لاتزال تغذّي التطرّف وعدم الاستقرار.

على الرغم من ادّعاءات السلطات المغربية بعكس ذلك، فإن هذا التوتّر والعداء العرقي المشوب بالعنصريّة، في بعض الأحيان، حقيقي، وامتدّ إلى الخارج بسهولة، كما يتبيّن من خلال عشرات المقابلات التي أجريتها مع مختلف الجماعات في الداخلة والعيون. ويتحدّث بعض سكان الصحراء الغربية الأصليين، وهم الآن أقلية بين السكان، بازدراء عن المهاجرين «الدخلاء» والانتهازيين من

الشمال الذين يجنون فوائد من موارد المنطقة على حسابهم. في الداخلة، أطلق السكان الأصليون على حي كامل اسم «الوكّالة» (أَكَلَة).

هذا الحيّ منطقة سكنية يقطنها عشرات الآلاف من الصحراويين الذين كانوا يعيشون خارج المنطقة المتنازع عليها قبل أن يتم زرعهم في الصحراء الغربية في العام 1991 للتصويت في استفتاء حول حق تقرير المصير للإقليم الذي لم يَجرِ قطّ. وقد فرّت الدولة لهم السكن ولاتزال تقدم لهم دعماً للمواد الغذائية. وقد نثرت فكرة أن سخاء الحكومة يفيد بشكل غير متناسب السكان غير الأصليين في الصحراء الغربية بذور الغضب والكراهية داخل هذه الجماعة. فقد حرّضت الأحداث الدامية التي هزّت مدينة الداخلة في العام 2011 السكان الصحراويين الأصليين ضدّ سكان مخيمات «الوكّالة».

كما أن العلاقات بين الصحراويين والمغاربة الأصليين من الشمال متوتّرة. إذ يُشار إلى الأخيرين بـ«الداخليين»، وهو مصطلح عام يعني أنهم أشخاص من وسط المغرب، ويقصد به أي شخص من غير الصحراويين. ويشمل ذلك العسكريين وعائلاتهم والموظفين المدنيين والعمال (النجارين والميكانيكيين) وأصحاب المحلات التجارية والتجار. ثمّة عدم ثقة عميقة بين الجماعتين. في نظر السكان الأصليين، الداخليون شوفينيّون يسرقون فرص العمل. ويشار إليهم بعبارات مهينة مثل «شليحات» (البربر الصغار). أما الداخليون الذين يشغلون وظائف وضيعة – وهي الأعمال التي يرى الصحراويون أنها لاتليق بهم – فيسمّون بشكل مهين «الحمّال». وللداخليين تسمياتهم الخاصة التي تحطّ من قدر الصحراويين، الذين عادة مايشار إليهم على أنهم كسالى وغير جديرين بالثقة وجاحدون، على الرغم من المعاملة التفضيليّة لهم من جانب الحكومة.

**لاتزال الصحراء الغربية إقليماً تتشابك فيه الانقسامات العرقية والتوترات القبلية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية بشكل لاينفصم.**

تجلّى هذا التنافر العرقي وهذه المشاعر المتبادلة من العداء بشكل صريح في الصراع الذي اندلع في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 في شوارع العيون. فقد قام المتمرّدون الصحراويون بحرق ممتلكات الشماليين عمداً، وردّ هؤلاء بشكل وحشي. وقد وضعت أعمال العنف والقتل في ذلك اليوم حدّاً لأي مظهر من مظاهر التعايش المتناغم بين الصحراويين الأصليين والداخليين.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة المغربية لتعزيز التعايش السلمي، لاتزال الصحراء الغربية إقليماً تتشابك فيه الانقسامات العرقية والتوترات القبلية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية بشكل لاينفصم. وقد تعمّقت هذه الشروخ في السنوات الأخيرة، ما أدّى إلى خلق قوى انقسامية جديدة تهدّد الاستقرار في المنطقة.

في حين لم تكن القومية العرقيّة قطّ قوة يحسب لها حساب في الصحراء الغربية الخاضعة إلى السيطرة المغربية، أصبحت الهويّة العرقيّة أكثر وضوحاً. صحيح أن هذا لايترجم نفسه إلى دعم

النزعات الانفصالية، لكنه يُعزِّز قوى الانقسام التي تؤدّي إلى تآكل سيادة القانون وتقويض النسيج الاجتماعي القائم.

## جذور الصراع

الاضطرابات المتنامية في الصحراء الغربية المغربية هي نتيجة للتغييرات الديموغرافية والاجتماعية بعيدة المدى التي شهدتها المنطقة منذ أن ضمّها المغرب في العام 1975. فقد شهدت المنطقة أربع موجات متتالية من الهجرة، أدخل كل منها الانقسامات التي لاتزال تؤثّر على الوضع الراهن في المنطقة.

بدأت المرحلة الأولى فور تسليم إسبانيا السيطرة على الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا في العام 1975. فقد صوّرت دعاية جبهة البوليساريو عناصر القوات المغربية على أنهم وحوش يعتزمون قتل الصحراويين وإخضاعهم. وقد استجاب العديد من القبائل الصحراوية الأصلية، تشير بعض التقديرات إلى أنها تشكّل مايقرب من نصف السكان، لدعوة البوليساريو للفرار من الإقليم نحو مخيمات تندوف في الجزائر.

لكي تحكم الإقليم، اعتمدت الدولة على النخب المحلّية المتبقّية وصحراويين آخرين تم استيرادهم من خارج المنطقة المتنازع عليها، خصوصاً من منطقة وادنون المجاورة، إلى الشمال من الصحراء الغربية. ووفّرت المدن الصحراوية الجنوبية المغربية، طانطان وكلميم، العديد من النخب الحاليّة التي تتمتّع بنفوذ كبير في الصحراء الغربية.

وعلى الرغم أن هذه السياسة كانت ضرورية لتطوير مساحة شاسعة من الأرض التي تركها الإسبان متخلّفة جداً، فقد بدأت في تغيير التوازن المجتمعي في المنطقة، وأثارت الانطباع بأن الصحراويين الأصليين حُرموا عمداً من مناصب في السلطة. وفي المقابلات التي أُجريت مع السكان الأصليين في المنطقة، يُتّهم الصحراويون «المزروعون» بتهميش السكان الأصليين بشكل متعمّد في الوقت الذي يضعون فيه سياسات تفضّل أقاربهم العرقيين.

خلال المرحلة الأولى من عملية التطوير، تم إرسال المئات من السياسيين المعيّنين وموظفي الخدمة المدنية والعمال المهرة والمعلمين من المغرب للمساعدة في الإدارة وشغل المناصب المهنية الدنيا والوسيطة والعليا في الإدارة المحلية (العدل والصحة والداخلية) والمدارس. وغالباً مايصف الصحراويون المحليون هؤلاء المهنيين بأنهم منفصلون عن الواقع المحلي وغير قادرين على التكيّف مع الثقافة المحلية وخصائصها القبلية.

شهدت فترة منتصف الثمانينيات موجة مختلفة من المهاجرين الذين أغرتهم الفرص الاقتصادية التي توفّرت فجأة بسبب سياسة الدولة المصمّمة على تحقيق النجاح في تطوير الصحراء. وقد قدمت

الحكومة إعانات سخيّة، وإعفاءات ضريبية ورواتب أعلى مما هي عليه في مناطق أخرى من المغرب. هذه الفترة تزامنت أيضاً مع حالات الجفاف الشديد في المملكة، والارتفاع الخطير في معدلات البطالة. لم يتطلب الأمر جهوداً كبيرة لإقناع الآلاف من العمال المهرة وغير المهرة بالهجرة إلى المراكز الاقتصادية الحيوية للصحراء الغربية.

ازداد هذا التيار من الهجرة طوال العقد، وخلق انشقاقات جديدة استعصت على الإصلاح. وظلّت المجتمعات الجديدة بعيدة عن سكان الصحراء الغربية الأصليين على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتشجيع التواصل الاجتماعي والمصاهرة. ولم يتحقّق توحيد المجتمعات في الواقع أبداً. ومن الهام أن نلاحظ أنه على الرغم من أن المهاجرين من شمال المغرب يمثّلون غالبية السكان في المدن الرئيسة في الصحراء الغربية، فإنهم ضعيفو التمثيل في المؤسسات المنتَخَبَة. وفي الواقع، تم منعهم حتى أواخر التسعينيات من المشاركة في الانتخابات المحلية. واليوم، يتم ثنيهم ببساطة عن تنظيم تفوّقهم العددي أو الاستفادة منه.

حدث تغيير جذري آخر في الحجم والتكوين الديموغرافي للسكان في الصحراء الغربية في العام 1991، عندما توسّطت الأمم المتحدة في وقف إطلاق النار بين المغرب ومتمرّدي جبهة البوليساريو. فقد اتّفق الطرفان على خطة السلام التي كان من المفترض أن تؤدّي إلى إجراء استفتاء في كانون الثاني/يناير 1992 يختار فيه الصحراويون الغربيون بين الاندماج مع المغرب وبين الاستقلال. في ذلك الوقت، نقلت الحكومة المغربية عشرات الآلاف من الصحراويين، معظمهم من البلدات الجنوبية من سيدي إفني وكلميم ومنطقة وادنون، إلى الصحراء الغربية كي يتم تسجيلهم للتصويت في الاستفتاء الموعود، الذي لم يتم أبداً. وقد تم إسكان هؤلاء في مخيمات في العيون والسمارة وبوجدور والداخلة. صُمّمت هذه الملاذات التي أقيمت على نحو مرتجل، وأطلق عليها اسم «الوحدة»، كي تكون مؤقّتة، ولكن بما أن عملية الاندماج طالت وتعثّرت، فقد أصبحت دائمة. الأسوأ من ذلك، أنه تم تحويلها تدريجياً إلى مستوطنات عشوائية، حيث تم استبدال الخيام ببيوت صفيح متهالكة، مايشكّل خطورة صحية ويتسبّب في مشاكل أمنية.

عمدت الدولة إلى إزالة هذه المستوطنات، وقدّمت إلى معظم السكان مساكن بنيت حديثاً في منتصف العقد الماضي. ولكن حتى يومنا هذا، لاتزال الدولة تمدّ سكان مخيمات الوحدة بدعم المواد الغذائية وتدفع فواتير الكهرباء. وقد خلق هذا استياءً كبيراً وشروخاً هامة في المجتمع. إذ لايزال سكان الصحراء الغربية الأصليون وغير الصحراويين يشكون بمرارة من نظام الغنائم هذا وثقافة الصدقات، والتي تسمح لبعض المجموعات بالحصول على معظم الفرص الاقتصادية.

أضيفت فئة جديدة من الناس إلى الصفوف المتورّمة في نظام الرعاية الاجتماعية في منتصف التسعينيات. وقد كان قصب السبق لهذا التيار الجديد من الوافدين إلى حد كبير، لأنه كان يتألّف من الصحراويين الذين فرّوا من مخيمات تندوف في الجزائر. وقد رأت السلطات المغربية إثباتاً

لاعتقاد طالما آمنت به مفاده أن البؤس في مخيمات تندوف سيدفع الصحراويين في نهاية المطاف إلى هجر جبهة البوليساريو وحكمها الفاسد. وتمت مكافأة كبار أعضاء جبهة البوليساريو بسخاء لدى عودتهم إلى البلاد بمناصب حكومية رفيعة.

أحدث مثال على ذلك هو ماجرى مع السفير المغربي الحالي إلى إسبانيا، ولد سويلم. فهذا الأخير كان أحد مؤسّسي جبهة البوليساريو، وهو انشقّ إلى المغرب في تموز/يوليو 2009، وأدان الحركة التي ساعد في قيادتها بعد أن تزايدت خيبة أمله من سلطويّة زعيم البوليساريو محمد عبدالعزيز وحماته في الجزائر. وقال سويلم في مقابلة مع أسبوعية جين أفريك الفرنسية «جبهة البوليساريو الصحراوية ميتة». وأضاف «لم يبقَ سوى البوليساريو الجزائرية».[7] وأسِفَ ولد سويلم قائلاً لأن الرومانسية الثورية مهّدت الطريق للتنظيم العسكري الذي لامكان فيه للأصوات المتنافرة. وأعرب مصطفى سلمى ولد سيدي مولود، الذي كان يشغل آنذاك منصب المفتش العام لشرطة جبهة البوليساريو عن استياء مماثل، وهو الذي أيّد علناً اقتراح المغرب بمنح الحكم الذاتي للصحراء الغربية في آب/أغسطس 2010. وقد أدّى هذا التصريح إلى سجنه ثم طرده من المخيمات.

تم تزويد بقية العائدين من مخيمات تندوف، الذين يبلغ عددهم حالياً حوالى 8000 شخص، بسكن مجاني وراتب شهري. وتم بناء أحياء كاملة، أطلق عليها اسم «العودة» في مدن مختلفة من الصحراء الغربية لاستيعاب هؤلاء الوافدين الجدد. وجرى تخصيص سكن العائدين وفقاً لمدنهم الأصلية. لم يصاحب هذا السخاء من جانب الدولة أي متطلبات عمل أو تدريب مهني. في بعض الحالات، فشلت السلطات المحلية في الاستفادة من خبرة ومهارات العائدين، إذ قال اثنان ممن قابلتهم: «بعضنا كانوا معلمين وأطباء وممرّضات، وهلم جرّاً في مخيمات تندوف». وأضافا: «لكن الحكومة المغربية، إما عمداً أو عن غير قصد، لم توظّفنا في الوظائف الفنية التي تتطابق مع مهاراتنا، مفضلة معاقبتنا بتلقّي صدقة شهرية ضئيلة تبلغ 160 دولاراً».

هذا الإحباط الذي يترافق مع حرمان نسبي هو الذي أدّى بالعديد من العائدين إلى هجر جبهة البوليساريو في المقام الأول، ويدفع البعض الآن للتّهديد (لم ينفّذوه أبداً) بالعودة إلى تندوف احتجاجاً على عدم تكافؤ الفرص الذي وجدوه لدى عودتهم إلى المغرب. بدلاً من مساعدة الناس على الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل، ساهمت سياسات الدولة في تطوير عقلية الاستحقاق ومفهوم خطير مفاده أن موارد الحكومة لاحصر لها. الأسوأ من ذلك، أن هذه السياسات التفضيليّة لم تؤدِّ إلى انتزاع كثير من حُسن النية من المستفيدين من سخاء الدولة، لأنهم توقّعوا بشكل طبيعي المزيد من الفوائد.

في الأحاديث مع هذه المجموعة من مؤيّدي البوليساريو السابقين، يكتشف المرء بسهولة الشعور العميق بالضيق وعدم الرضا. فقد شكا لي أشخاص عدة، خاصة في أوساط الشباب، من أنهم فرّوا من البؤس والقمع في المخيمات ليصابوا بخيبة الأمل من الطريقة التي عاملتهم بها السلطات.

وقال أحدهم «إن قادة الدكتاتورية الشيوعية في تندوف فاسدون، ولكن المخيمات الجماعية توفّر الضروريات الأساسية للجميع». وأضاف آخر أن «الحياة في تندوف كانت صعبة جداً، ولكن على الأقلّ كان البؤس مشتركاً. هنا، نحن نشهد التقاسم غير المتكافئ لثروة أراضينا». هذا التفاوت مرير خصوصاً عندما يتذكّر المرء أن آخرين، خصوصاً العسكريين والقادة السياسيين السابقين البارزين في البوليساريو، أبلوا بلاءً حسناً لدى عودتهم إلى المغرب. هؤلاء هم القادة أنفسهم الذين تآمروا وقادوا حرب عصابات وحشية ضد المغرب منذ سنوات عدة. فالمغرب، كما قال أحد العائدين ساخراً ولكن بصورة معبّرة، «يعوّض فقط الذين يخونونه».

**بدلاً من مساعدة الناس على الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل، ساهمت سياسات الدولة في تطوير عقلية الاستحقاق ومفهوم خطير مفاده أن موارد الحكومة لاحصر لها.**

كان أنصار البوليساريو السابقون يتوقّعون المزيد من الفوائد المادية وتعويضاً أكبر عن سنوات التشرّد. ومع ذلك، انتهى بهم الأمر بأن يعانوا من المستويات نفسها من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها نظراؤهم المغاربة على مدى عقود عدّة. ولذا فإن فشل الدولة في المساعدة بإدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع أمر خطير خصوصاً. فقد تعرّض معظم هؤلاء العائدين إلى قوميّة البوليساريو، التي تمجّد النزعة العسكرية والتحوّل الثوري في المجتمع. الجميع يتّهمون الآن جبهة البوليساريو علناً بوصفها منظمة فاسدة ومستبدّة، ولكن لايمكن إعادة تشكيل وجهات نظرهم بشأن المغرب بسهولة. فخيبة أملهم إزاء نظام الغنائم التقليدي، والذي يحصل فيه زعماء القبائل المحلية والوجهاء واللاجئون الصحراويون المؤثّرون الذين تخلّوا عن البوليساريو والمسؤولون المنتخبون، على معظم الفرص الاقتصادية والسياسية، يمكن أن تتحوّل بسهولة إلى ثورة ضد النظام.

## الديناميات الجديدة للصراع

ثمّة خوف متزايد من أن ممارسات الدولة الريعية وسوء الإدارة الاقتصادية تساهم في خلق الاستقطاب في المجتمع وشحذ التوتّر والمنافسة بين وداخل الجماعات العرقيّة على توزيع الرّيْع. منذ العام 1975، تمثّلت المشكلة على الدوام في عدم استغلال الكثير من الموارد بكفاءة، وأنه كثيراً ماكان يتم إغداق المال بسرعة على التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية بهدف استمالة الصحراويين الأصليين وإسكات المعارضة. لم تحاول الدولة التعامل بجدّية مع التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وبالتالي فإن استثمارات المغرب الكبيرة لم تنقل الاقتصاد المحلّي إلى مرحلة الإنتاجية، ولم تعزّز ممارسات التنمية المستدامة.

كان لابدّ لمشاعر الإحباط تجاه الدولة أن تنفجر بسبب تشجيعها نظام الرعاية، كما حدث في

أيلول/سبتمبر 1999 عندما انزلقت العيون إلى العنف. فقد نزل الصحراويون الأصليون إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة الاجتماعية (وظائف ومساكن وهلم جرّاً). بدورها قمعت الأجهزة الأمنية هذه المظاهرات بعنف. وفي العام 2005، اندلعت أعمال الشغب مرة أخرى في العيون، بعد أن تحوّل اعتصام سلمي أمام السجن المحلّي إلى مواجهات دامية مع الشرطة. أراد الصحراويون الأصليون الاستفادة من السكن المجاني والعلاوات الشهرية أيضاً، وأصبحت احتجاجات في الشوارع وسيلة أكيدة لِلَفْت انتباه السلطات.

بعد هذه النوبات العرضيّة، لكن القاتلة، من تفجّر العنف، أدركت الدولة خطورة تصاعد سخط السكان الأصليين. فالمظالم، كما تم التعبير عنها في الاحتجاجات وعشرات المقابلات التي أجريتها في المنطقة، تندرج في فئتين رئيستين: توزيع الموارد والحكم الذاتي. فقد كانت الميول الانفصالية مهملة دائماً فيما كانت مصداقية البوليساريو متواضعة جداً، كما كشفت وثائق وزارة الخارجية الأميركية المسرّبة من المغرب. إذ كتب مسؤول أميركي كبير هو روبرت جاكسون في وثيقة سرّية في العام 2009، يقول أن «عدداً كبيراً من المقابلات والمصادر المستقلة في الإقليم تشير إلى أن الهدف الرئيس لمعظم الصحراويين هو المزيد من الحكم الذاتي بدل تقرير المصير». ومع ذلك، فإن مشاعر إحباط وخيبة أمل الصحراويين تجاه سياسات الدولة في الصحراء تخلق تعاطفاً مع القضية الانفصالية. فالشباب عرضة بشكل خاص لإغراء الانفصاليين ووعودهم بتوزيع أفضل وأكثر عدالة للموارد والاعتراف بقيمتهم وكرامتهم.

**أدّت سياسات الحكومة التفضيلية إلى تفاقم الانقسامات العرقيّة القائمة، في حين عزّزت صدقاتها غير المشروطة في مجال الرعاية الاجتماعية ثقافة الاستحقاق التي يصعب أن تستمر.**

لمعالجة الدوافع الرئيسة للاستياء، التزمت الحكومة أولاً بمعالجة أزمة السكن الناجمة عن النمو السكاني المطّرد واستمرار تدفّق الوافدين الجدد. فقد ازداد عدد السكان من 74 ألفاً، وفقاً للتعداد الإسباني للعام 1974، إلى 507 آلاف و160 شخصاً اليوم. وفي العام 2008، خصّصت السلطات 18 ألف قطعة أرض لتوزيعها على السكان الصحراويين الأصليين. لكن بعد ذلك، تم تخصيص الأرض – على أثر الانتخابات البلدية للعام 2009 – بناءً على حسابات قبليّة وانتخابية. اختطف كبار المسؤولين المنتخبين الأراضي العامة وسلّموا الصفقات العقارية إلى حلفائهم والأقوياء من ناخبيهم.

سرعان ماتحوّل الإحباط الذي ولّده هذا التلاعب بسياسة الدولة، الخاصة بتوفير السكن المجاني للعائلات الصحراوية ذات الدخل المنخفض، إلى غضب على النظام. ففي أيلول/سبتمبر 2010، بدأ الآلاف من الصحراويين الغاضبين بنصب الخيام خارج المدينة في مخيم أكديم إزيك سيئ السمعة الآن، الواقع على مشارف مدينة العيون، للمطالبة بوظائف ومساكن.

وعلى مدى ثلاثة أسابيع، تصاعدت التوترات وزادت مطالب المحتجّين صلابة، حيث أفسحت

الدعوات الأوّلية المطالبة بفرص عمل وسكن مجاني واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، المجال أمام دعوات إلى حلّ فوري لجميع مظالمهم الاجتماعية والاقتصادية. وفي تسلسل يمكن التنبّؤ به، تسلّلت القوى الانفصالية والتجار من ذوي السمعة السيئة بسرعة إلى صفوف المحتجين، ماساعد على تشكيل لجان شعبية لإدارة المخيم. وأصبحت المطالب الاجتماعية التي كانت مشروعة في السابق ملوّثة بالعناصر المسيَّسة والإجرامية، حيث قرّرت الأجهزة الأمنية تفكيك المخيم يوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. وبعد ذلك اشتعلت النيران في المدينة كلها.

أظهرت لقطات فيديو لأعمال الشغب صوراً بشعة لحشود هستيرية تقوم بإعدام ضباط أمن غير مسلّحين. مثل هذه المذبحة المروّعة، التي سادت في ذروة الحرب الأهلية في الجزائر المجاورة في التسعينيات، وهي سمة ترتبط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كانت على الدوام غريبة على الصحراء الغربية. صحيح أن مدينة العيون شهدت أعمال عنف وشغب من قبل، لكن المدينة لم تشهد تصعيداً من هذا القبيل. فمنظر المسلّحين الملثّمين الذين يسيرون في شوارع مدينة العيون، ويحملون السكاكين وقنابل المولوتوف والحجارة، ويشعلون الحرائق في المباني العامة والمدارس والأملاك الخاصة، يرسل إشارة تقشعرّ لها الأبدان تذكّر بعُرضة المنطقة إلى خطر اللااستقرار.

أظهر العنف أيضاً العداء العميق الذي نشأ بين سكان الصحراء الغربية الأصليين وبين الجماعات القادمة من شمال المغرب. ومنذ العام 1975، تطوّرت شروخ هامة وأدّى هذا بطبيعة الحال إلى خلق توتّرات مجتمعية، ولو بمستويات محدودة. لكن في السنتين الأخيرتين فقط أصبحت الانقسامات العرقية والعداء الثقافي أكثر وضوحاً إلى حد خطير، مايهدّد بتغذية التطرّف والمزيد من المواجهات. أسباب ذلك متنوّعة وعميقة، ولكنها سياسية أساساً.

أدّت سياسات الحكومة التفضيلية إلى تفاقم الانقسامات العرقيّة القائمة، في حين عزّزت صدقاتها غير المشروطة في مجال الرعاية الاجتماعية ثقافة الاستحقاق التي يصعب أن تستمر. وجّهت الحكومة الفوائد وفقاً لمنزلة الأشخاص القبليّة والعرقيّة، بالإضافة إلى اعتبارات سياسية صارمة. وقد أدّى هذا إلى زيادة الوعي العرقي والقبلي بدلاً من تعزيز عملية تطوير هويّة مشتركة على أساس المواطنة والحقوق الديمقراطية. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، فشلت سياسة الحكومة المغربية في الصحراء الكبرى في وضع نظام يتمتّع فيه كل مواطن بالحقوق نفسها وتوفير الحماية له بالقوانين نفسها.

**فشلت سياسة الحكومة المغربية في الصحراء الكبرى في وضع نظام يتمتّع فيه كل مواطن بالحقوق نفسها وتوفير الحماية له بالقوانين نفسها.**

يشكو السكان الذين يتحدّرون من شمال المغرب بمرارة من أن الحكومة تتجاهل اهتماماتهم في العادة، وتشجعهم على الابتعاد عن الأضواء، وتجنّب الدخول في خلافات مع الصحراويين الأصليين. من جانبها، تشعر الجالية الصحراوية الأصلية بأن نخبها السياسية المنتخبة لاتمثّل وجهات نظرها ومصالحها. ويسود انطباع لدى البعض بأن الإدارة المحلية

تعاملهم بشيء من الغطرسة الأبوية.

## إيجاد وسيلة لتجاوز التوترات

يجب على المحلّلين في مجال مكافحة الإرهاب والدبلوماسيين الغربيين أن يشعروا بقلق متزايد من أن شبكات الجريمة المنظمة ومنظّمي الأعمال العنيفين الآخرين يوسّعون نفوذهم، ويصلون إلى شمال أفريقيا والساحل عن طريق استغلال المنافسات الإقليمية، وتزايد انعدام القانون في مخيمات تندوف، وازدياد التوتّرات العرقيّة في الصحراء الغربية المغربية.

في مؤتمر أمني عقد في المغرب مؤخراً، حذّر خبراء عدة في مجال مكافحة الإرهاب من أن عدم كفاية التعاون بين المغرب والجزائر يعيق تطوير بنية أمنية متماسكة ومنسّقة و«يقلّص تدفّق المعلومات التي تعتبر حيويّة لتعطيل تصاعد عمليات التهريب واحتجاز الرهائن التي يُعتقد أنها تموّل المتشدّدين والمبتزّين ممّن لهم علاقات مع العصابات الإجرامية في غرب أفريقيا وأوروبا وأميركا اللاتينية».[8] ومع ذلك، فإن الدفء الذي طرأ على على العلاقات بين البلدين مؤخراً، جدّد الأمل في أن المغرب والجزائر قد يعملان بجديّة لتخفيف حدّة خلافاتهما والعمل المشترك لمعالجة الأخطار المنبثقة من خاصرتهما الجنوبية.

لا أحد يتوهّم بأن الخصمين سيحسمان خلافاتهما حول الصحراء الغربية قريباً. إذ من المرجّح لأي تقدّم ملموس نحو السلام والمصالحة أن ينتظر تحوّل الأجيال المقبل في القيادة العسكرية والسياسية الجزائرية. فالنخبة التي أصابتها الشيخوخة لاتزال محاصرة بعقليّة الحرب الباردة، ومتشبّثة بموقفها المتصلب الأصلي بشأن مبدأ تقرير المصير.

لقد كان هذا الإصرار على استقلال الصحراء الغربية دائماً «خياراً غير واقعي»، إذا ما استخدمنا عبارة بيتر فان والسوم، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية (2005-2008). فقد أشار والسوم عن حقّ إلى أن المغرب لن يتنازل عن سيطرته على الإقليم إلا إذا حاولت القوى الكبرى في العالم ومجلس الأمن الدولي فرض مثل هذا الحل. ومن المستبعد جداً أن يحدث هذا أبداً، لأنه سيؤدّي بالتأكيد الى زعزعة استقرار المملكة، وتهديد بقاء النظام الملكي نفسه.

الصحراء الغربية هي، على الأرجح، القضية الوحيدة في المغرب التي تتمتّع بدعم شعبي شبه شامل وثابت. وبالنسبة إلى الكثير من المغاربة، من شأن التخلّي عن حقّهم التاريخي في الصحراء الغربية، حيث لقي آلاف الجنود حتفهم، وأُنفقت مليارات الدولارات للدفاع عن إقليم يمثّل نصف مساحة المغرب تقريباً، أن يكون مأساة وطنية. وللأسف فقد أدّى هذا الاعتقاد المتأصّل في أحقّية قضيّتهم إلى نفي مشروعيّة وجهة النظر الأخرى.

لم يكن من الواقعي دائماً توقّع أن تتخلّى جبهة البوليساريو تماماً عن روايتها المنافسة، وبالتالي عن سبب وجودها. الحركة استبدادية في الواقع ولاتمثّل جميع الصحراويين، لكن صدى نزعتها القومية المضطَّهَدة والمتجذّرة في الإهانات الحقيقية أو المتوهّمة التي ارتكبها المغرب لايزال يتردّد في المخيمات. وبالتالي من السذاجة مطالبة الصحراويين في المخيمات بقبول السرديّة التاريخية المغربية الواثقة من نفسها.

**الحل الوحيد الممكن هو أن يتفاوض الطرفان على ترتيبات دستورية تركّز على الحاضر والمستقبل بدلاً من الماضي.**

قاوم المغرب منذ فترة طويلة فكرة إنشاء منطقة حكم ذاتي في الصحراء الغربية حتى لايزيد من إبراز هويّة الصحراويين المنفصلة ويعزّز التعبئة العرقية – السياسية لديهم. قد يكون ذلك هو الحال إذا ماربط الحكم الذاتي الإقليمي الذي يجري السعي إليه السيطرة على الأراضي بعرقيّة بعينها. ولكن في الصحراء الغربية، يجب أن تفسح بنية الدولة المستقلّة المجال أمام تمثيلٍ متساوٍ لجميع الأعراق. وكما كتب خافيير بيريز دي كويار، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في مذكراته، فإن مثل هذا الحل «المعقول الذي يتم بموجبه إدماج الصحراء الغربية بوصفها منطقة حكم ذاتي في الدولة المغربية كان سينقذ العديد من الأرواح ومبالغ كبيرة من المال».[9]

الحل الوحيد الممكن هو أن يتفاوض الطرفان على ترتيبات دستورية تركّز على الحاضر والمستقبل بدلاً من الماضي. ويمثّل المقترح المغربي للحكم الذاتي للصحراء الغربية نقطة انطلاق جيّدة. فقد بدأ الدستور المغربي الذي تم إقراره في تموز/يوليو 2011 بتحريك عملية لامركزيّة واعدة، حيث تؤول السلطة الفعليّة، لمجالس إقليمية منتخبة. تحظى هذه العملية بأهمية كبيرة بالنسبة إلى الصحراء الغربية، حيث تملك القدرة على زيادة التنمية القائمة على المشاركة وزيادة الاستجابة الحكومية. كما ستفي بواحد من المطالب الرئيسة للصحراويين الساخطين: القدرة على إدارة شؤونهم بأنفسهم. وينصّ الدستور الجديد على الشموليّة الثقافية كذلك، والتي تضمن للصحراويين بصورة خاصة حقوقهم اللغوية والثقافية. ويضفي الميثاق السياسي المغربي الجديد الصبغة الدستورية على مبادئ الحقوق الفردية (حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وتجريم التعذيب والاعتقال التعسّفي)، والمساواة بين جميع المواطنين.

يتعيّن على أصدقاء المملكة في الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا، أن يضغطوا على الرباط للتعجيل بتنفيذ هذا التنازل الكبير عن السلطة، وتكريس حماية الحريّات المدنيّة. وفي الصحراء الغربية، يجب على السلطات بذل المزيد من الجهد لحماية حرية التعبير، بما في ذلك التعبير عن الميول الانفصالية. إذ إن قمع الآراء المعارضة لايُكسِب المغرب تعاطف الصحراويين. الديمقراطية وحدها يمكنها ذلك. وما على المرء إلا أن ينظر إلى إسبانيا التي صمد نظامها الديمقراطي في وجه تهديدات الجماعات الانفصالية القوية في كاتالونيا ومنطقة الباسك.

لاتنبع خيبة أمل هؤلاء الصحراويين، الذين خاب ظنهم بالحكم المغربي من قناعات فكريّة ولكن من حرمان سياسي واجتماعي واقتصادي. وكما هو الحال في بقية دول المغرب، فقد كان للمنطقة نصيبها من القمع التعسّفي والفساد وسوء الإدارة، والتلاعب بنتائج الانتخابات. وقد بدأت الأمور تتغيّر في عهد الملك محمد السادس، ولكن يجب بذل المزيد من الجهود لمنح سكان الصحراء الغربية الكرامة التي يستحقّونها.

**يتعيّن على أصدقاء المملكة في الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا، أن يضغطوا على الرباط للتعجيل بتنفيذ هذا التنازل الكبير عن السلطة، وتكريس حماية الحريّات المدنيّة.**

لطالما اعتقد المغرب أن إيجاد حلّ لنزاع الصحراء الغربية يمكن أن ينبثق فقط من نيويورك والجزائر. لكن الآن، ثمّة أخيراً إدراك بأن مصير الإقليم يكمن في كيف يمكن أن يصبح ديمقراطياً. إذ يفتقر مشروع البوليساريو السياسي إلى الإبداع، ولايزال خاضعاً إلى سيطرة جيل هرم، توجّهه الجزائر. والحكم الذاتي الحقيقي والموثوق يعطي صلاحيات كبيرة للشعب، وربما يمكنه في نهاية المطاف إقناع اللاجئين في مخيمات تندوف بأن المغرب جادّ في دعوته لمنح الحكم الذاتي للصحراء الغربية.

# ملاحظات

1

William Maclean, «Analysis: Africa's Sahel scrambles to avert slide «into hell,» Reuters, January 23, 2012. http://af.reuters.com/article/maliNews/idAFL5E8CN13M20120123?sp=true

2

«Transnational Threats Updates,» Center for Strategic and International Studies,vol. 8, no. 3, May 2010. http://csis.org/files/publication/ttu0803.pdf.

3

Ibid.

4

«Sahara occidental: divorce consommé entre le Mali et le Polisario?» Jeune Afrique, December 27, 2011, www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20111227114811/maroc-mali-enlevement-terrorismesahara-occidental-divorce-consomme-entre-le-mali-et-le-polisario.html.

5

Quoted in J. Peter Pham, «Not Another Failed State: Toward a Realistic Solution in the Western Sahara,» Journal of the Middle East and Africa, vol. 1, no.1 (2010), 1–24.

6

David Goodman and Souad Mekhennet, «Morocco Says It Foiled Terror Cell in Sahara,» New York Times, January 5, 2011, www.nytimes.com/2011/01/06/world/africa/06morocco.htm.

7

François Soudan, « La longue marche d'Ahmedou Ould Souilem,» Jeune Afrique, June 9, 2010. Accessed June 26, 2011, www.jeuneafrique.com/Articles/Dossier/ARTJAJA2577p022030-.xml1/algerie-maroc-ambassadeur-mohammed-vila-longue-marche-d-ahmedou-ould-souilem.html.

8

William Maclean, «Analysis: Africa's Sahel scrambles to avert slide «into hell,» Reuters, January 23, 2012. http://af.reuters.com/article/maliNews/idAFL5E8CN13M20120123?sp=true.

9

Javier Perez de Cuellar, Pilgrimage for Peace: A Secretary-General's Memoirs (New York: Palgrave Macmillan, 2006), 352.

# نبذة عن المؤلف

**أنور بوخرس** هو أستاذ مساعد في العلاقات الدولية في جامعة ماكدانيال في وستمنستر، ماريلاند، ومؤلّف كتاب «السياسة في المغرب: الملكية التنفيذية والاستبداد المستنير» Politics in Morocco: Executive Monarchy and Enlightened Authoritarianism (2010 Routledge). ويشارك بوخرس في إدارة مشروع مجموعة العمل الخاصة بموريتانيا في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، حيث يجتمع الباحثون وصانعو السياسات في أربع طاولات مستديرة، من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2012، وذلك لمناقشة كلٍّ من القضايا الأساسية التي تواجهها البلاد وردِّ فعل المجتمع الدولي. بوخرس هو أيضاً زميل سابق في مركز بروكنجز الدوحة، حيث نشر دراستين بعنوان «العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرير غير المكتمل» و«مواجهة نمو الشبكات الإرهابية في المغرب العربي» Political Violence in North Africa: The Perils of Incomplete Liberlization، Fighting the Growth of Terrorist Networks in the Maghreb. وقد نُشِرَت مؤلّفاته الأخرى في عدد كبير من المجلات والصحف الرئيسة في الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

# مؤسسة كـارنيغي
## للسلام الدولـي

**مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي** هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

---

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

# مركز الأبحاث العالمي

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

CarnegieEndowment.org